

مادة ٢٧ - يستبدل بنص المادة (٣٦١) من قانون العقوبات النص الآتي :

” كل من حرق أو أطفأ عمدا أموالا ثابتة أو منقولة لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالي قيمته عشرة جنيهات أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه إذا نشأ عن الفعل تعطيل أو توقيف أعمال مصلحة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو ممتلكاتهم أو أمنهم في خطر “ .

مادة ٢٣ - تلتى المادة (١٠٩) من قانون العقوبات .

مادة ٢٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٢

بشأن نقل درجات العمال المعيّنين على اعتمادات بعض المشروعات الإنتاجية الواردة تحت فرع ٣ (وزارة الزراعة) من الميزانية الإنتاجية للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ إلى بند ١/ج (أجور) من الباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة للسنة المالية ذاتها ، وإدماج أقدميات هؤلاء العمال مع أقدميات زملائهم المعيّنين على البابين الأول والثاني من ميزانية الوزارة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩٦١ بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣١ لسنة ١٩٦١ بربط الميزانية الإنتاجية للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام تكون عقوبته السجن مدة لا تزيد على خمس سنين .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الاستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لأية مؤسسة أو منظمة أو منشأة أخرى إذا كان للدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت “ .

مادة ٢٠ - يستبدل بنص المادة (٢٣٨) من قانون العقوبات النص الآتي :

” من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما يفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين “ .

مادة ٢١ - يستبدل بنص المادة (٢٤٤) من قانون العقوبات النص الآتي :

” من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة إخلال الجاني إخلالا جسيما بما يفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين “ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تنقل درجات العمال المعينين على اعتمادات بالمشروعات الواردة بالفرع ٣ (وزارة الزراعة) من الميزانية الإنتاجية للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ (والمبينة بالكتاب المرفقة) بتكاليف قدرها ١٣٤,٢٤٧,٢٤٧ ج (مائة وأربعة وثلاثون ألفاً ومائتان وسبعة وأربعون ألفاً) إلى بند ١ ج (أجور) من الباب الأول (مرتبات وأجور ورواتب ومكافآت) قسم ١٠ (وزارة الزراعة) بميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١ وتستبعد التكاليف من جملة ربط الباب الأول أخذاً من الاعتمادات المختصة بالميزانية الإنتاجية .

وتدفع أقدميات هؤلاء العمال مع أقدميات زملائهم المعينين على البابين الأول والثاني من ميزانية القسم المذكور من تاريخ تعيينهم على الاعتمادات .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

الميزانية الإنتاجية

فرع ٣ - وزارة الزراعة التنفيذية

بند ١ - مشروعات الإنتاج الزراعي

أولاً - برنامج تحسين التربة

(مشروع محطة أبحاث تغذية النبات وخصوبة التربة) :

العدد	الوظيفة	الدرجة	التكاليف	الجملة
		طبع	جنيه	جنيه
١	صانع دقيق	٥٠٠/٣٠٠	١٢٠	
١١	عمال عاديون	٣٠٠/١٤٠	٧٢٦	
٢	»	٣٠٠/١٢٠	١٢٦	
١	عمال كتابيون	٣٦٠/١٦٠	٧٨	
			١٠٥٠	١٠٥٠

خامساً - برنامج مكافحة الآفات وأمراض النباتات
(مشروع التوسع في مقاومة دود قورق القطن والآفات الزراعية الأخرى) :

العدد	الوظيفة	الدرجة	التكاليف	الجملة
		طبع	جنيه	جنيه
٦	ملاحظ	٩٠٠/٤٠٠	١١٧٠	
٦٢	أوسط وصانع ممتاز	٨٠٠/٣٦٠	١٠٧٨٨	
٦٤	صانع وعمال فنيون	٧٠٠/٣٦٠	١٠١٧٦	
١٨٣	»	٥٠٠/٣٠٠	٢١٩٦٠	
٤٥	عامل عادي	٣٠٠/١٢٠	٢٨٣٥	
			٤٦٩٢٩	٣٦٠
	يستبعد : نقص أجور		٦٠١٦	
			٤٠٩١٣	٤٠٩١٣

(مشروع مقاومة الجراد والنطاط) :

العدد	الوظيفة	الدرجة	التكاليف	الجملة
		طبع	جنيه	جنيه
٢	ملاحظ	٩٠٠/٤٠٠	٣٩٠	
٢٥	أوسط وصانع ممتاز	٨٠٠/٣٦٠	٤٣٥٠	
٢٥	صانع وعمال فنيون	٧٠٠/٣٦٠	٣٩٧٥	
٦٣	»	٥٠٠/٣٠٠	٧٥٦٠	
٤	»	٣٦٠/٢٠٠	٣٣٦	
٦	مساعد صانع	٣٠٠/١٥٠	٤٠٥	
٥	صبية	٢٥٠/٥٠	٢٢٥	
١	رئيس عمال	٣٠٠/١٦٠	٦٩	
٦	عمال عاديون	٣٠٠/١٤٠	٣٩٦	
٥٤	»	٣٠٠/١٢٠	٣٤٠٢	
١	عمال كتابيون	٣٦٠/١٦٠	٧٨	
١٢	»	٣٦٠/١٤٠	٩٠٠	
			٢٢٠٨٦	٢٠٤
			٢٢٠٨٦	
			٢٢٠٨٦	

سابعاً - برنامج الإرشاد الزراعي
(مشروع تعميم الإرشاد الزراعي ومصرفات إدارة المجموعات الخاصة) :

العدد	الوظيفة	الدرجة	التكاليف	الجملة
		طبع	جنيه	جنيه
٩٠	صانع دقيق	٥٠٠/٣٠٠	١٠٨٠٠	
٧	صانع غير دقيق	٣٦٠/٢٠٠	٥٨٨	
٣	مساعد صانع	٣٠٠/١٥٠	٢٠٣	
٤٦	»	٣٠٠/١٤٠	٣٠٣٦	
٤٠٩	عمال عاديون	٣٠٠/١٢٠	٢٥٧٦٧	
٣١٧	»	٣٠٠/١٠٠	١٩٠٢٠	
			٥٩٤١٤	٨٧٢
	يستبعد : نقص أجور		١١١٩٣	
			٤٨٢٢١	٤٨٢٢١

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

"يكون مراقبو ومديرو رؤساء المستخدمين وكلائهم بالوزارات والمصالح ما عدا ديوان المحاسبات تابعين لديوان الموظفين وتدرج وظائفهم بميزانيته ويشرف عليهم فنياً ، وتكون مسئوليتهم في هذا كله مباشرة أمامه ، وله أن يوقع عليهم الجزاءات فيما يحقق مسئوليتهم الفنية قبل الديوان .

كما يعامل هؤلاء معاملة الموظفين المتدربين من حيث إشراف الوزارات والمصالح التي يعملون بها والرقابة الإدارية عليهم ولها سلطة توقيع الجزاءات عليهم عن المخالفات الإدارية المحضة ويخطر ديوان الموظفين بما يتخذ قبلهم من إجراءات .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٧ منفرسة ١٣٨٢ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن

أوامر التكليف للمهندسين نخبى الجامعات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن أوامر التكليف للمهندسين والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي :

"تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة وزارية ، يرأسها أحد نواب رئيس الجمهورية وتتولى هذه اللجنة ترشيح أسماء الخريجين الذين تدعو حاجات الوزارات - والهيئات والمؤسسات العامة ، إلى إلحاقهم بوظائفها ، وذلك من واقع البيانات والإقرارات المنصوص عليها في المادة الأولى مع مراعاة استثناء أعضاء البعثات والمعيدين في الجامعات .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٧ منفرسة ١٣٨٢ (١٩ يولييه سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

بند ٢ - مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية

ثانياً - برنامج الثروة الحيوانية وعلاجها

(مشروع مقاومة الأمراض الوبائية) :

العدد	الوظيفة	الدرجة	التكاليف	الجملة
٢	ملاحظ	علم	٣٩٠	٣٩٠
٢٤	أوسطى وصانع ممتاز	٩٠٠/٤٠٠	٤١٧٦	٤١٧٦
٢٤	صناع وعمال فنيون	٨٠٠/٣٦٠	٣٨١٦	٣٨١٦
٦٧	» » »	٧٠٠/٣٦٠	٨٠٤٠	٨٠٤٠
٧	مساعد صانع	٥٠٠/٣٠٠	٤٧٣	٤٧٣
٢	رئيس عمال	٣٠٠/١٥٠	١٣٨	١٣٨
٨	عمال عاديون	٣٠٠/١٤٠	٥٢٨	٢٧٧٢
٤٤		٣٠٠/١٢٠	١٢٠	
٢	عمال تكابيون	٣٠٠/١٠٠	٧٨	١٤٢٥
١٩		٣٦٠/١٦٠	٢١	
٢٠٠	» »	٣٦٠/١٤٠	٢١٩٥٦	٢١٩٥٦
	يضاف : كالة أجور		٢١	٢١٩٧٧
			٢١٩٧٧	١٣٤٢٤٧

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٢

بشأن تعديل المادة ٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المادة ٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن ديوان الموظفين ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن

مسئوليات وتشكيل ديوان الموظفين ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛